

وكمثال آخر، فإنه وفي بداية تقنين علم النحو والبلاغة وأثناء قيام العلماء بمحاولات استكشاف القوانين التي تحكم هذه العلوم، نجد أن كتب التفسير في ذلك الوقت قد تأثرت بهذه الإثارات والتساؤلات، وقد أصبح القرآن الكريم هو المصدر الأساسي لاستكشاف هذه القواعد والدليل الذي يستشهد به هذا العالم أو ذاك.

وحتى في عصرنا الحالي، فإننا نجد مصاديق هذا المدعى وبوضوح في تفسير(المنار) أو(الميزان) أو(في طلال القرآن) أو غيرها.

إذ نجد أن هناك محاولات يبذلها هؤلاء المفسرون بحسب مستوياتهم للإجابة ومن خلال تفاسيرهم على التساؤلات والإثارات التي يشهدها الواقع الموضوعي الخارجي. وعلى هذا، فإننا نرى أن هذا المرجح أمر مشترك وميزة مشتركة يمكن أن تنعكس على كلا المنهجين.

ولا ينبغي للفتة(الموضوع) هنا أن تحدد مسألة التفاعل مع الواقع الخارجي ومحاولة الإجابة على التساؤلات والإثارات التي يطرحها هذا الواقع من خلال القرآن، بمنهج التفسير(الموضوعي) وحده دون التفسير التجزيئي.

وأما المرجح الثاني: فهو مرجح إيجابي وصحيح لصالح المنهج الموضوعي في التفسير، وذلك لأن ميزة هذا المنهج الأساسية – بحسب تصورنا – هي إمكانية الوصول من خلاله إلى النظريات القرآنية بمختلف القضايا التي تناولها وتحدث عنها القرآن الكريم. بخلاف المنهج التجزيئي الذي تفترض فيه التجزئة وتناول القرآن الكريم آية آية، أو مقطعا مقطعا، وبمنهج يراد منه فهم تلك الآية أو المقطع دون استخلاص النظريات القرآنية التي يمكن